

البرنامج الأورومتوسطي

برنامج دور المرأة في الحياة الاقتصادية

ملخص مقارن لدراسات
تقييم المؤسسات الوطنية للمرأة
في بعض الدول في منطقة البحر الأبيض المتوسط

هذا البرنامج ممول من الاتحاد الأوروبي



هذا البرنامج يقوم بتنفيذه



محتوى هذه الدراسة هو مسئولية مؤلفها فقط و لا يعكس بالضرورة آراء برنامج دور المرأة في الحياة الاقتصادية أو الاتحاد الأوروبي.

جدول المحتويات

الصفحة	الملخص التنفيذي
٤	المقدمة
٥	الجزء الأول: إنشاء المؤسسات الوطنية للمرأة
٨	الجزء الثاني: حوكمة المؤسسات الوطنية للمرأة
٨	• المهام
٩	• الحجم
٩	• التكوين
١٠	• العاملون
١١	• التمويل
١٢	الجزء الثالث: علاقة المؤسسات الوطنية للمرأة بالوزارات والإدارات الحكومية الأخرى
١٣	الجزء الرابع: إنجازات المؤسسات الوطنية للمرأة
١٦	الجزء الخامس: علاقة المؤسسات الوطنية للمرأة بحركات المرأة
٢٠	الجزء السادس: مستقبل المؤسسات الوطنية للمرأة
٢١	الخاتمة
٢٢	الملحق ١: قائمة بالدراسات

قائمة الاختصارات

CEDAW	اتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة
GAD	النوع الاجتماعي والتنمية
GUW	الاتحاد النسائي العام (سوريا)
IMCAW	اللجنة الوزارية المعنية بتعزيز وضع المرأة (فلسطين)
MAFF	وزارة شؤون المرأة والأسرة (تونس)
MAFFPEA	وزارة شؤون المرأة والأسرة والأطفال وكبار السن (تونس)
MCF	الوزارة المعنية بأحوال المرأة، وحماية الأسرة والطفل، وإدماج المعاقين (المغرب)
MDCFCF	الوزارة المفوضة والمسئولة عن الأسرة ووضع المرأة (الجزائر)
MHPHR	وزارة الصحة، والسكان وإصلاح المستشفيات (الجزائر)
NGO	منظمة غير حكومية
NWM	المؤسسات الوطنية للمرأة
PA	السلطة الفلسطينية
SCFA	اللجنة السورية لشؤون الأسرة
SEFF	أمانة الدولة للمرأة والأسرة (تونس)
SEFSAS	كتابة الدولة المكلفة بالأسرة و الطفولة و الأشخاص المعاقين (المغرب)
UN	الأمم المتحدة
WID	المرأة في التنمية

١- المقدمة:

يتكون هذا البحث من رصد لمجموعة من الدراسات قام بها استشاريون وطيون في تسع دول تقع في منطقة البحر المتوسط من أجل تقييم المؤسسات الوطنية في تلك الدول تقييماً نقدياً. كما تشير أيضاً إلى دراسة مماثلة تم إعدادها في إسرائيل بشأن تقييم المؤسسات الوطنية للمرأة. وترد التفاصيل الخاصة بهذه الدراسات في قائمة بالمرفق رقم ١.

ويعتمد هذا البحث بشكل أساسي على التحليل الذي قام بها الاستشاريون/الباحثون الوطنيون كل في بحثه، لكنه يسعى أيضاً إلى عقد مقارنات بهدف إبراز القضايا والممارسات المشتركة، والاختلافات القائمة. وكذلك يسعى البحث إلى استخلاص أمثلة للممارسات الجيدة، وذلك حتى تكون ميسرة لكي تحتذى، ومن أجل تبادل الخبرات.

تتخذ المؤسسات الوطنية للمرأة عدة أشكال كالوزارات و أمانات شؤون المرأة و كذلك المجالس/اللجان الخاصة بالمرأة أو الأسرة التي تعالج أيضاً قضايا المرأة و المساواة بين الجنسين.

وتعرف أدبيات الأمم المتحدة الأجهزة المؤسسية علي أنها "مؤسسة واحدة أو نظام مركب من الأجهزة عادة ما يخضع لسلطات مختلفة غير أن الحكومة تتعامل معه باعتباره المؤسسة المسؤولة عن الارتقاء بوضعية المرأة".

و قد عرض منهاج عمل بكيين معني أكثر تحديدا للمؤسسات الوطنية لتعزيز وضعية المرأة و وسع نطاق المهام الموكلة إليها باعتبارها الوحدة المركزية لتنسيق السياسات، حيث أفاد أنه "ينبغي أن تضم كل دولة مؤسسة مسؤولة عن النهوض بالمرأة تمثل الوحدة المركزية لتنسيق السياسات و تكون مهمتها الأساسية مد يد العون للحكومة من أجل تعميم منظور المساواة بين الجنسين في كل نواحي وضع السياسات".

تتألف هذه الدراسة من ستة أجزاء، يهدف كل قسم إلي الإجابة عن سؤال أو أكثر من الأسئلة المهمة، حتى يتسني في النهاية تقييم فائدة هذه المؤسسات و فاعليتها فيما يتعلق بالنهوض بالمصالح الإستراتيجية و العملية للمرأة.

يتناول الجزء الأول إنشاء هذه المؤسسات حيث يحاول أن يجيب علي بعض الأسئلة التي تتعلق بتاريخ إنشاء هذه الآليات في تلك الدول، وأسباب إنشائها و الفئات التي تعكس مصالحها.

يناقش الجزء الثاني كيفية عمل هذه المؤسسات بما في ذلك المهام المفوضة لانجازها ، و تكوينها وقيادتها، وأعضائها، ومسئوليتها، ومدى الشفافية التي تتمتع بها، و مواردها البشرية، إلي جانب قضية تمويل هذه المؤسسات. و يركز هذا القسم علي كل ما يتعلق بحوكمة هذه الأجهزة للتحقق من أنها قادرة علي تحقيق المهام الموكلة إليها.

يبحث الجزء الثالث مدي تأثير هذه المؤسسات علي الوزارات و الإدارات الحكومية الأخرى.

يسعي الجزء الرابع إلي تقييم الانجازات المختلفة التي حققتها تلك المؤسسات ، وتحديد أي الانجازات كان أكثر فعالية وأكثر تأثيراً من غيرها علي حياة المرأة.

يدرس الجزء الخامس العلاقة التي تربط بين تلك المؤسسات والحركات والمنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة والنشطاء، وما إذا كانت تلك الأجهزة قادرة علي تعزيز و دعم حركات المرأة أو أنها تعتبر نفسها و يعتبرها المجتمع المدني منافسة لتلك الحركات.

يستشرف الجزء الأخير مستقبل هذه المؤسسات، ويتساءل عما إذا كانت هناك ضرورة فعلية لهذه المؤسسات ، وما هو أفضل نموذج لها.

الجزء الأول: إنشاء المؤسسات الوطنية للمرأة

لقد تميز إنشاء مؤسسات المرأة في المنطقة بعدد من الملامح هي:

- السياق الدولي، أي أثر وتأثير المؤتمرات العالمية للمرأة التي تعقدها الأمم المتحدة، وخصوصاً بكيين، واستجابة الدول القومية لهذا الضغط.
- التأثيرات القومية والثقافية، والدور الذي يجب أن تضطلع به الدول من أجل تحديد هوية المرأة، أي باعتبارها أمًا، زوجة، أختاً (ليس باعتبارها فرداً فقط)
- التوجهات المتباينة لكل من الجماعات العلمانية والدينية في المجتمع.

يتضح من خلال العديد من الحالات أنه في كثير من الحالات يعود الالتزام بإنشاء المؤسسات الوطنية للمرأة إلي الضغوط علي المستوي العالمي: حيث كانت الأمم المتحدة أول من بادر بالدعوة إلي إنشاء تلك المؤسسات في السبعينيات من القرن العشرين. وفي عام ١٩٧٥ تم مناقشة قضية احتياج الحكومات إلي آلية سياسية تكفل استفادة المرأة من النشاط الحكومي بشكل عادل، وذلك من خلال مؤتمر المرأة في ولاية مكسيكو سيتي. و تمثلت البداية في الدعوة إلي ضرورة النهوض بالمشاريع الخاصة بالمرأة و كذلك الإدارات المعنية بقضايا المرأة (المرأة و التنمية- المنهج القائم علي دور المرأة في التنمية (WID). و تطور هذا المنهج من خلال استراتيجيات نيروبي التطلعية عام ١٩٨٥ بشأن الدور الاجتماعي في التنمية (GAD). و قد بذلت الأمم المتحدة الكثير من الجهود قبيل انعقاد المؤتمر الرابع للمرأة في بكين لإقناع الحكومات بإنشاء مؤسسات وطنية قوية للمرأة لتبني منهج النوع الاجتماعي في التنمية GAD .

خلال فترة السبعينيات، أنشأت مصر مديرية لشؤون المرأة تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية بينما أنشأت الأردن إدارة للمرأة تابعة لوزارة العمل عام ١٩٧٧. و في المغرب، ظلت الآلية المركزية للنهوض بالمرأة تمثلها وحدة مركزية تابعة للإدارة الوزارية المسؤولة عن الشؤون الاجتماعية.

و قد قامت الحكومة عام ١٩٩٦ بإنشاء وكالة التنمية الاجتماعية التي قامت بتنفيذ برنامج لمساعدة الفئات الضعيفة من الشعب مثل النساء و الفتيات اللاتي لا دخل لهن، وكذلك الأسر ذات الموارد المحدودة إلي جانب رعاية المعاقين.

في سوريا، تم إنشاء الاتحاد العام للمرأة عام ١٩٦٧ باعتباره جزءا من السلطات التنفيذية و التشريعية التابعة لحزب البعث. و قد تم إنشاء هذا الاتحاد كدليل علي مساواة الدولة بين الجنسين والتزامها بالارتقاء بوضعية المرأة. و في تركيا، تم إنشاء المديرية العامة لوضعية المرأة ومعالجة مشاكلها عام ١٩٩٠ بعد الموافقة عليها في البرلمان بموجب مشروع قرار لإضفاء المشروعية علي إنشائها. و في تونس، كانت المرأة و الأسرة حتى عام ١٩٩٢ تعتبر موضوعات خاصة لا يتم تناولها إلا بشكل جانبي وغير منظم من قبل الإدارات الحكومية القطاعية.

لم تسهم أغلب الإدارات التي تم إنشاؤها لتكون مسؤولة عن قضايا المرأة إسهاما كبيرا في عملية النهوض بالمرأة. و يرجع ذلك ، في المقام الأول، إلي افتقارها للقوة الكافية، مما أدى إلي صعوبة تحقيق التعاون مع الوزارات والقطاعات الأخرى. و كانت السلطة الذكورية للدولة هي المسؤولة عن ذلك التهميش، بالإضافة إلي الأعراف الثقافية الراسخة

وقد حدث بعض التغيير قبيل المؤتمر الدولي الرابع للمرأة مباشرة و ذلك عندما شددت الأمم المتحدة علي ضرورة إنشاء آليات أكثر فعالية. ففي عام ١٩٩٢، تم إنشاء اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، و في العام التالي ١٩٩٣ تم إنشاء اللجنة القومية للمرأة في مصر، و هي اللجنة المنبثقة عن المجلس القومي للأمومة و الطفولة، والتي تحولت بعد ذلك في عام ٢٠٠٠ إلي آلية أكثر فعالية هي المجلس القومي للمرأة. وفي عام ١٩٩٤، قامت رئاسة الوزراء في سوريا بإنشاء لجنة قومية، و لكن تم إلغاؤها في العام التالي.

في لبنان، تم إنشاء لجنة وطنية للاستعداد و المشاركة في مؤتمر بكين اشترك فيها عدة مؤسسات و هيئات و أفراد، بالإضافة إلي ممثلين للحكومة والمجتمع المدني. ثم تحولت هذه اللجنة فيما بعد، بموجب قرار حكومي، إلي اللجنة الوطنية للمرأة اللبنانية حتى تتمكن من المشاركة في مؤتمر بكين. و بعد فترة، أصبحت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية و ذلك في عام ١٩٩٨.

أما في تونس فقد تم إنشاء أمانة الدولة للمرأة والأسرة (SEFF) التي كانت نقطة تحول فيما يتعلق بالاعتراف بالاحتياجات الخاصة بالمرأة و تطوير برامج تهدف لتحقيق مصالحها. و في عام ١٩٩٣، أصبحت أمانة الدولة لشؤون المرأة و الأسرة في تونس الخاضعة لسلطة رئيس الوزراء و وزارة قائمة بذاتها لها سلطات معززة (MAFF) .

في الجزائر، ترجم اهتمام الحكومة المتزايد بالنهوض بوضعية المرأة إلي إنشاء وزارة مسؤولة عن الأسرة و وضعية المرأة عام ٢٠٠٢. و بعد أن كانت هذه الوزارة خاضعة لرئيس الوزراء، أصبحت في عام ٢٠٠٦ تابعة لوزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات.

و في المغرب، كان الوضع مختلفا حيث تم إنشاء الوزارة المعنية بأحوال المرأة، و حماية الأسرة و الطفل، وإدماج المعاقين (MCF) عام ٢٠٠٠ لكي تخلف أمانة الدولة للأسرة و التضامن بموجب تعديل وزارتي. و في عام ٢٠٠٢ تم الاستعاضة عن هذه الوزارة بكتابة الدولة المكلفة بالأسرة و الطفولة و الأشخاص المعاقين، الشيء الذي اعتبرته حركة المرأة بمثابة انتكاسة للحكومة عندما أدركت الحركة ضرورة إنشاء وزارة لتعزيز حقوق المرأة تكون مستقلة بذاتها.

في فلسطين، لم يتم تناول السياسات التي تراعي الفروق بين الجنسين إلا مع تولي السلطة الفلسطينية للمسئولية بشأن كثير من المجالات بداية من أغسطس عام ١٩٩٤. و منذ انتقال السلطة، قامت الكثير من الوزارات بتحديد مجموعة من الأولويات و تفاوضت بشأنها مع وكالات مانحة ثنائية الأطراف و متعددة الأطراف. و علي الرغم من أن موضوع النوع الاجتماعي لم يكن مدرجا بشكل صريح في قائمة الأولويات المبدئية، فإن هذا البعد قد تم إضافته تدريجيا. و قد يكون ذلك بدافع من الجهات المانحة، إلا أنه يعكس في نفس الوقت تأثير دعاة المساواة بين الجنسين و المفكرين الفلسطينيين علي تشكيل عملية صنع السياسات.

و قد شهدت فلسطين أيضاً إنشاء اللجنة الوزارية المعنية بتعزيز وضع المرأة، (المشار إليها ب (IMCAW))، والتي أصبحت بعد ذلك بمثابة شبكة تواصل بين أنصار الديمقراطية النسوية^١ مهمتها الأساسية إدماج مفهوم النوع الاجتماعي. و على الرغم من انعدام الموارد المتاحة لأنصار الديمقراطية النسوية، إلا أنهم نجحوا في إثبات مهاراتهم في إدماج النوع الاجتماعي من خلال قدرتهم علي الحصول على التمويل من المانحين.

من السمات الأخرى التي تبيّن شيوعها في بعض الدول كانت الثنائية الخاصة بهوية المرأة ودورها. فالمرأة في المقام الأول و الأخير، فرد مستقل قائم بذاته، لكنها في الواقع يتم اعتبارها فردا من أفراد الأسرة ينبغي حمايتها و توجيهها من جانب أقربها من الذكور. في كثير من الحالات، تم التوصل إلي حل وسط بين الأمرين من أجل المضي قدماً. ففي تركيا، علي سبيل المثال، يعد إنشاء نظامين بيروقراطيين متوازيين أحدهما يركز علي المرأة و الآخر علي الأسرة دليلاً علي هذه الثنائية، وانعكاساً للانقسامات الموجودة داخل الحكومة بين النخبة من أصحاب التوجهات الغربية/التحررية وهؤلاء الذين اختاروا الجمع بين التوجهات الإسلامية-التركية. و قد أدت المفاوضات السياسية إلى إنشاء لجنتين متوازيتين، إحداها تركز علي المرأة و الأخرى تركز علي الأسرة، ثم تحولتا بعد ذلك إلي وحدتين بيروقراطيتين منفصلتين، إحداها تدعي الإدارة المعنية بوضعية المرأة و مشاكلها، وهي تحظى بالوضعية الرسمية للمؤسسات الوطنية للمرأة، والأخرى تدعي هيئة بحوث الأسرة. و بينما كانت الوحدة الأولى التي تمثل الرؤية الغربية والعصرية لتركيا تركز علي المرأة كفرد مستقل، فإن الثانية كانت تركز علي الأسرة.

ظلت اللجنة القومية للمرأة في مصر تتبع المجلس القومي للأمومة و الطفولة حتى عام ١٩٩٩، و ذلك للدلالة علي ان المرأة تحظى بتقدير أكبر عند قيامها بدور الأم أو راعية الأسرة. وفي الوقت الحالي، يوجد مؤسستان هما : المجلس القومي للمرأة، و المجلس القومي للأمومة و الطفولة. أما في سوريا، فإن أهم مؤسستين وطنيتين للمرأة هما الاتحاد العام للمرأة (GUW)، والهيئة السورية لشئون الأسرة (SCFA)، بينما يطلق علي الجهاز المعني بالمرأة في المغرب كتابة الدولة المكلفة بالأسرة و الطفولة و الأشخاص المعاقين.

وفي بلاد المغرب العربي، نجد أن الجهاز المعني بشئون المرأة و قضايا النوع الاجتماعي يتولي أيضاً مسئولية بعض الفئات الأخرى مثل الأطفال و المعاقين. و قد حلت كتابة الدولة المكلفة بالأسرة و الطفولة و الأشخاص المعاقين في المغرب (SEFSAS) محل الوزارة المعنية بأحوال المرأة، و حماية الأسرة و الطفل، و إدماج المعاقين MCF ، و ذلك في أعقاب الانتخابات التشريعية الأخيرة. و قد اعتبرت حركة المرأة هذا التغيير انتكاسة للوراء، كما اعتبرت انتكاسة لجهود جماعات الضغط التي تدعم إنشاء آليات جديدة و منها وزارة لتعزيز حقوق المرأة يكون لديها التزام سياسي قوي و موارد بشرية و مادية كافية. و تخضع كتابة الدولة الجديدة لإشراف وزارة الأسرة و التضامن و التنمية الاجتماعية.

في تونس، تتمثل مهمة وزارة شئون المرأة و الأسرة (MAFF) في تعزيز وضعية ووضعية المرأة و الأسرة. و في عام ٢٠٠٤ أسند إلي الوزارة مسئولية النواحي المتعلقة بالطفل و كبار السن ليصبح اسمها بعد ذلك وزارة شئون المرأة و الأسرة و الأطفال و كبار السن (MAFFPEA).

في الجزائر، تتولي الوزارة مسئولية وضعية المرأة و الأسرة ، و قد وافقت الحكومة في نوفمبر ٢٠٠٦ علي إنشاء المجلس الاستشاري القومي للأسرة و المرأة الذي سيسهم في تعزيز دور الوزارة المفوضة والمسئولة عن الأسرة و وضع المرأة (MDCFCF) ، و ذلك من خلال توثيق قضايا المرأة و الأسرة و تطوير قاعدة بيانات خاصة بها، و إجراء البحوث و الدراسات، و تعزيز التنسيق و الشراكة مع المجتمع المدني، و كذلك المبادرة بإقامة علاقات مع المؤسسات الدولية التي تسعى للنهوض بالمرأة.

من السمات الأخرى نجد السؤال المطروح حول دور الدولة في الجدل الدائر بشأن وضع المرأة في المجتمع؛ هل الدولة هي التي تشكل هوية المرأة، أم أن المرأة ذاتها هي التي تأخذ بزمام المبادرة؟. ففي كثير من الأحيان، يعد إنشاء هذه المؤسسات دليلاً قوياً على اهتمام الدولة بالمساواة بين الجنسين وعلى تطبيق المنهج الفوقي. ويرجع قرار إنشاء هذه المؤسسات إلى مجموعة من الشخصيات العامة ذات النفوذ، ففي بعض الأحيان تكون السيدة الأولى في الدولة هي صاحبة القرار بمساعدة بعض من معاونيها المقربين الموثوق بهم، وفي أحيان أخرى تكون إحدى الوزيرات. في حين أن الجماعات والمنظمات غير الحكومية لم تسهم مساهمة ملموسة. وقد وصلت سوريا إلى أبعد حد عندما تم إنشاء اتحاد المرأة دون السماح بالتسجيل لأي منظمة جديدة من المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة. و على الرغم من وجود حركة للمرأة بالفعل في تركيا منذ الثمانينيات أغلب قادتها من النساء اليساريات، فإن إنشاء مؤسسة وطنية للمرأة كان تطبيقاً للمنهج الفوقي، ولكنه كان في نفس الوقت مبادرة شخصية من إحدى الناشطات السياسيات. ينطبق هذا بالمثل على المغرب، حيث كانت عملية إنشاء المؤسسة لا تتصف بالمشاركة على الرغم من وجود حركة نسائية هناك. أما في مصر فقد قامت السيدة الأولى باتخاذ قرار بإنشاء اللجنة القومية للمرأة وكذلك المجلس القومي للمرأة.

و قد يرجع ذلك إلى أن إنشاء هذه الآليات لم يكن دائماً مدفوعاً برغبة صادقة من قبل الحكومة في النهوض بوضعية المرأة وظروفها، بل كان ينبع من رغبة في تحسين الصورة السياسية الخارجية للدولة أمام العالم والاحتفاظ بالتمويل المخصص للمشروعات المعنية بالنهوض بالمرأة.

و قد أثرت هذه القضايا على تشكيل المؤسسات الوطنية للمرأة وحوكمتها.

الجزء الثاني: حوكمة المؤسسات:

المهام:

تتفق المؤسسات الوطنية للمرأة في معظم المهام المنوطة بها، حيث تسعى لتعزيز وضعية المرأة و الترويج لها، وتحقيق المساواة بين الجنسين في التشريعات، وكذلك زيادة مشاركة المرأة في المجتمع وخاصة في مواقع صنع القرار و السياسة، إلى جانب تمثيل المرأة في المنتديات و المؤتمرات الدولية. و عادة ما تكون الأهداف طموحة و كثيرة دون تحديد أولويات. وقد تجنبت المؤسسات الوطنية للمرأة، في كثير من الأحيان، التعرض للاحتياجات الإستراتيجية الضرورية للمرأة مثل حق المواطنة و العنف القائم على أساس الجنس وضع المهاجرات، و ركزت المهام المعلنة للمؤسسات الوطنية للمرأة على السياسات و التشريعات. غير أن تلك المؤسسات اشتركت، في كثير من الأحوال، في تنفيذ مشروعاتها بنفسها أو من خلال المنظمات غير الحكومية التي تتق بها، والتي كونت معها شراكات.

الحجم:

يختلف حجم المؤسسات الوطنية للمرأة من دولة لأخرى اختلافاً كبيراً، ففي دول مثل مصر و سوريا تنتشر تلك المؤسسات في صورة شبكة واسعة النطاق وتنتشر بالدعاية لها في كافة الأقاليم والمناطق. و يختلف التنظيم البيروقراطي أيضاً من حيث عدد الإدارات و الوحدات و الفروع و اللجان المختلفة.

التكوين:

يختلف تكوين وزارات أو أمانات المرأة عن تكوين اللجان والمجالس و المفوضيات المعنية بالمرأة و الأسرة حيث أن الأخيرة عادة ما تترأسها السيدات الأوائل أو تبيدين اهتماماً بإدارتها. و من الجدير بالذكر أن المؤسسات الوطنية للمرأة كانت عبارة عن وزارات أو إدارات حكومية في بلاد المغرب العربي، بينما كانت عبارة عن مجالس أو لجان تكون في كثير من الأحيان مرتبطة، أو تم إنشاؤها تحت رعاية السيدات الأولى في بلاد المشرق العربي.

وقد عانت بعض المؤسسات المعنية بالمرأة من مجموعة من المشاكل التي أبرزتها الأدبيات الأفريقية، أي تلك التي تتناول مشاكل رئاسة واهتمامات السيدة الأولى، أو ما يمكن تسميته "متلازمة السيدة الأولى". ويتضح من هذه الأدبيات أن تلك المؤسسات متهمه بخلق ديناميكية يقوم من خلالها أصدقاء وزوجات رجال السلطة باستغلال الساحة السياسية لتحقيق أمجاد شخصية ليس لتعزيز مصالح المرأة. و ينعكس هذا في تكوين تلك المؤسسات الوطنية حيث يتم تعيين أعضاء مجالس الإدارة وفقاً لولائهم لأصحاب المناصب العليا وعلاقتهم الشخصية بهم، و ليس وفقاً لمعايير محددة تتسم بالشفافية أو لشرعية التمثيل. و هناك بعض الأمثلة لعضوات من العاملات في المنظمات غير الحكومية تم تعيينهن في المؤسسات الوطنية، غير أن تواجدهن في أغلب الأحيان يكون لصفتهن الشخصية وليس لتمثيل المنظمات التي ينتمون لها. و ينطبق هذا على المجلس القومي للمرأة الذي تترأسه السيدة الأولى في مصر، حيث تقوم رئيسة المجلس، بالتشاور

مع الأمين العام، بتغيير أعضاء مجلس الإدارة كل ثلاثة أعوام، كما يقوم الأمين العام بتعيين رؤساء الفروع البالغ عددها سبعة وعشرين فرعا وذلك بموافقة المحافظين المختصين في بعض الأحيان.

في الأردن، كانت عضوية اللجنة تتكون من أفراد من الحكومة (وزراء أو الأمين العام) و من المجتمع المدني. ويتم تغيير الأعضاء كل سنتين إلى ثلاث سنوات بموجب قرار يصدره رئيس الوزراء بناء علي توصيات رئيس اللجنة (السيدة الأولى). و تتضمن اللجنة ممثلين لأكثر ثلاث منظمات غير حكومية، و لكن لا يوجد تناوب للمنظمات غير الحكومية.

و في لبنان، أصدر رئيس الوزراء عام ١٩٩٦ أول قرار يتعلق بإنشاء الهيئة التي تتكون من "ثمانية أعضاء يتم اختيارهم وفقا لمعايير تقديرية غير معلنة". و قد أثار ذلك حفيظة المنظمات النسائية و خاصة المجلس النسائي حيث اعتقدوا أن الحكومة قد استخدمت السلطة بشكل استبدادي و عجزت عن تقدير الدور التاريخي للحركات النسائية في لبنان حق قدره. و قد أخذت اللجنة الاعتراضات التي أبدتها المجلس النسائي بعين الاعتبار، و بدأ المسؤولون في إعادة النظر في الموقف و العمل علي إصدار قانون أساسي لتنظيم عمل اللجنة و اختيار الأعضاء، و تم دعوة منظمات المجتمع المدني لمناقشة مشروع القانون في مجلس النواب. و قد تقدم كل من المجلس النسائي و اللجنة الوطنية بملاحظات أساسية، و لكنها لم تؤخذ بعين الاعتبار. و تم الموافقة علي القرار الذي يحمل بصمة الحياة السياسية في لبنان و تحددت التعيينات وفقا لحصة كل طائفة و للأشكال المختلفة للإدارة السياسية. و من الجدير بالذكر أن أغلب العضوات السابقات و الحاليات هن زوجات أو شقيقات أو كريمات رجال السياسة و قد اختارتهن الحكومة وفقا لمعايير تقديرية.

العاملون

أكد بعض الأعضاء أن المشكلة لا تكمن في اختيار زوجات السياسيين أو أقاربهم لأن ذلك من الممكن أن يكون مصدرا للدعم، غير أن المشكلة تتمثل في انعدام خبرتهن و عدم اهتمامهن بالقضايا المتعلقة بالمرأة في أغلب الأحيان. و لكن هذا لا ينفي حقيقة ان السيدات الأوليات يمكن أن يعطين أهمية خاصة لبعض قضايا المرأة تحقيقا لغرض معين لا إتبعا لأسلوب منهجي.

و من ناحية أخرى يتم تعيين أغلب العاملين في هذه المؤسسات بشكل شخصي و ليس عن طريق نشر إعلانات، كما أن بعض المؤسسات الوطنية للمرأة لا تلتزم بالقواعد الصارمة التي تضعها الحكومة للتعيينات أو الترقيات و التي تطبقها الوزارات الأخرى.

في الجزائر، يتم تقييم فريق العمل المعين علي أساس المؤهلات الفنية و التواصل و مهارات الاتصال و الإلمام بحركات المرأة و كذلك الخبرة الميدانية في المجال المتعلق بمهمة الوزارة. و يرجع السبب في عدم اتضاح الملامح الرئيسية لمهمة الوزارة في الجزائر و تنظيمها الداخلي و الموارد المتاحة أمامها إلي أنها لا تزال في مرحلة إعادة الهيكلة.

وفي تركيا أيضا، أدي غياب الشرعية القانونية الدائمة إلي إضعاف موقف المؤسسات الوطنية للمرأة في كثير من الجوانب بما فيها الموارد البشرية، حيث قامت الحكومة بتعيين رئيس لهذه المؤسسة بشكل مؤقت، كما حرم الموظفون من الحقوق التي يحظى بها بقية موظفي الدولة مثل فرص الحصول علي ترقيات و تعويضات إلي جانب اعتبارات الأقدمية.

و تعاني لبنان من عدم توافر آليات فاعلة داخل المؤسسة الوطنية لشئون المرأة، كما تعاني من عجز شديد في الموارد البشرية. فلهيئة مكلفة بتنفيذ العديد من المهام، لكنها تحتاج إلي من يشرف علي عملية التنفيذ إشرافا كاملا.

أما في المغرب، فقد ساهم ضعف الموارد البشرية و المادية في تهميش و انعزال المؤسسة الوطنية لشئون المرأة.

"إن جزءا من المشكلة التي تعاني منها طبيعة المؤسسات الوطنية للمرأة باعتبارها نظاما بيروقراطيا يشترك في تغيير القيم الاجتماعية ويعمل في نطاق القضايا المتصارعة يرجع إلي أن الطبيعة العامة للنظم البيروقراطية تنزع إلي الاحتفاظ بالوضع القائم بدلا من التجديد. و بالنسبة للأفراد البيروقراطيين، من الصعب أن يتحول أحدهم إلي عنصر من عناصر التغيير إذا كانت أهم أولوياته هي الاحتفاظ بمنصبه. و عادة ما تتصارع الطموحات المهنية مع الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين. لذا، علي الأفراد العاملين في المؤسسات الوطنية للمرأة أن يكتسبوا هوية مزدوجة؛ فلا يمكن أن يكونوا مجرد موظفين بيروقراطيين، بل عليهم أن يؤمنوا بأهداف الحركات النسائية و يعيدوا صياغتها لتصبح مقبولة في بلادهم. ففي حالة تركيا، علي سبيل المثال، تم تغيير رئيس الجهاز المعني بالمرأة بشكل متكرر مع تغيير الحكومات. و في بعض الأحيان كانت الرئيسة تملك خبرة واسعة في شئون المرأة، ولذلك استطاعت أن تؤدي دورها في دعم السياسات بنجاح،

و في أحيان أخرى كانت الرئيسة شخصية بيروقراطية قادمة من وكالة أخرى، و لا تملك الخبرة و الاهتمام اللازمين لعملها" (مأخوذ من ورقة العمل التركية المقدمة من د. نوكيت كاردام).

التمويل:

تقوم الحكومة بتوفير ميزانية سنوية لبعض المؤسسات المعنية بالمرأة مثل تلك الموجودة في مصر، و لكن الأمر يختلف في بعض الدول الأخرى مثل لبنان.

إن الوزارة المفوضة والمسئولة عن الأسرة ووضع المرأة في الجزائر لا تتمتع بالوضعية القانونية كوزارة، لكنها موكلة لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات. فهي تعمل كقسم من أقسام الوزارة، لا تتمتع بالاستقلال المادي، إذ أنه ليس لديها ميزانية محددة.

و يرجع تنفيذ العديد من المشروعات و البرامج التابعة للمؤسسات الوطنية للمرأة إلي توافر تمويلات المانحين، غير أن هناك بعض المساوئ الناتجة عن ذلك الوضع. فمن الممكن أن يؤدي الدعم الذي يقدمه المانحين علي المستوى الدولي إلي الحد من الاهتمام أو الالتزام المحلي أو إلي الإيذان بأن النشاطات المرتبطة بالنوع الاجتماعي واردة من الخارج. و نجد أن الوكالات المانحة تأتي، في بعض الأحيان، الأجندة الخاص بها مما قد يؤدي ، علي المدى الطويل، إلي الاعتماد عليها بدلا من الاعتماد علي جدول أعمال وطني مستدام. و في كثير من الأحوال ، يفضل المانحين، و خاصة الوكالات التابعة للأمم المتحدة، توجيه تمويلاتهم المخصصة لقضايا المرأة والنوع الاجتماعي إلي المؤسسات الوطنية للمرأة بدلا من المنظمات غير الحكومية. و حينما تقوم الوكالات المانحة بتشكيل برنامج عمل التنمية و تحديد النواحي الأولي بالتمويل، يصعب وضع خطة وطنية متماسكة نابعة من الاحتياجات المحلية. فالاعتماد علي الوكالات المانحة قد يحد من قدرة المؤسسات الوطنية للمرأة علي تطوير سياسات و استراتيجيات وطنية متماسكة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين (نوكيت كاردام).

و من الملاحظ أن المؤسسات الوطنية للمرأة تحرص علي إقامة علاقات عمل طيبة مع العاملين في الوكالات المانحة بشكل يفوق حرصها علي إقامة علاقات طيبة مع العاملين في المنظمات غير الحكومية و أعضائها.

و في لبنان، لم يخصص القانون ميزانية محددة للجهاز، فالميزانية الموجودة عبارة عن منحة مقدمة من فائض مجلس الوزراء، و بالتالي تتحدد وفقا لمدي التناغم أو الاختلاف بين الوزارات المختلفة.

و من الملاحظ أنه في بعض هذه المؤسسات لا توجد إرشادات كتابية بشأن عمليات اتخاذ القرار و لا بشأن توزيع السلطة. فلا يوجد إعلان واضح عن مصادر التمويل الأجنبية التي تتلقاها هذه المؤسسات أو عن كيفية إنفاقها.

إن "إغراق" المؤسسة بالكثير من "الخبراء" و المانحين المستعدين "لرفع" مستوى وضعية المرأة الفلسطينية و مؤسسة المرأة الفلسطينية، سواء في شكلها كوحدات خاصة بالنوع الاجتماعي أو كوزارات، تأثر بشكل بالغ بجدول الأعمال المبدئية "المنسوخة" المتعلقة بتمكين المرأة و المطبقة علي مستوى العالم. فمعظم جداول الأعمال هذه تفترض وجود دولة قائمة ذات كيان مكتمل كمطلب رئيسي لضمان الاستدامة لأي مجهود أو خطة خاصة بالتنمية. و الفشل في الأخذ في الاعتبار الآثار المدمرة للاحتلال الإسرائيلي الغادر، الذي حال دون إقامة الدولة الفلسطينية بل وأعاقها، إنما يهدد أي مجهودات أو خطط شاملة و مستدامة تتعلق بعملية التنمية.

الجزء الثالث: علاقة المؤسسات الوطنية للمرأة بالوزارات / الإدارات الحكومية الأخرى:

يمكن أن تؤثر المؤسسات الوطنية للمرأة علي الوزارات و الإدارات الحكومية الأخرى من خلال إنشاء مراكز تنسيق للنوع الاجتماعي كما في فلسطين و المغرب و لبنان، أو من خلال وحدات تكافؤ الفرص كما هو الحال في مصر.

في تونس، تتدخل وزارة شؤون المرأة و الأسرة في عملية صنع القرار حيث تشارك الوزارة في المجالس الوزارية المحدودة التي يرأسها رئيس الدولة و تعتمد الحكومة برامجها. و يعاون وزارة شؤون المرأة و الأسرة و الطفولة و كبار السن علي أداء مهامها ثلاثة جهات هامة تتكامل مسؤولياتها هي: المجلس الوطني "المرأة و الأسرة" و هو الجهة الاستشارية، مركز البحوث و التعليم و التوثيق و المعلومات المتعلقة بالمرأة و هو الجهة العلمية و الفنية، واللجنة الوطنية "المرأة و التنمية" و هي الجهاز الاستشاري المسئول عن التخطيط و التقييم في إطار الخطة العام.

و في تركيا، عانت المؤسسات الوطنية للمرأة من بعض الصعاب في محاولتها للتأثير علي سياسات الحكومة و ذلك بسبب قصورها التنظيمي، و كذلك بسبب غياب المساندة الحكومية، و الإجماع بشأن السياسات النوع الاجتماعي. و من الممكن أن نستنتج أن المؤسسات الوطنية للمرأة قد حاولت التأثير علي السياسات الحكومية عندما قامت بصياغة تشريع جديد لعرضه علي البرلمان أو عند قيامها بتنفيذ التشريع الساري. غير أنه لا يوجد حتى الآن سياسة للنوع الاجتماعي شاملة في تركيا.

في الجزائر، تم إنشاء لجان بين-قطاعية لتكون مسؤولة عن تحليل الموقف وتقييم التدخلات التي تستهدف خدمة المرأة و الطفل.

في المغرب، تم تكليف مراكز تنسيق لشئون النوع الاجتماعي بتعميم التأثير الناتج عن الآلية المؤسسية المركزية ليشمل الإدارات الوزارية الأخرى. و خلال السبعينيات، تم إنشاء عدة وحدات قطاعية للنهوض بالمرأة مثل الوحدات المعنية بالمرأة في وزارة الزراعة و التنمية الريفية و المياه و الغابات. و خلال التسعينيات، وتم إنشاء شعبة المرأة في وزارة الشباب و الرياضة، كما تم إنشاء إدارة المرأة في التنمية في وزارة التعاون و الشئون الخارجية. غير أن المغرب تعاني من غياب آليات رسمية للتشاور مع الجهات الحكومية المختلفة بشأن الاستراتيجيات و الاتجاهات الرئيسية. و في كثير من الأحيان، لا تملك مراكز تنسيق شئون النوع الاجتماعي أو رؤساء وحدات تكافؤ الفرص السلطة اللازمة لتنفيذ القرارات التي يتخذونها.

و قد قامت كثير من الوزارات، نتيجة لتولي السلطة الفلسطينية المسؤولية، بإنشاء وحدات النوع الاجتماعي لتكون جزءا من هيكلها بهدف إدماج النوع الاجتماعي في سياساتهم و خططهم و لكن ذلك لم يخلف أثرا واضحا.

و في لبنان، قامت الهيئة الوطنية لشئون المرأة اللبنانية بتحديد مراكز تنسيق لشئون النوع الاجتماعي في الإدارات الحكومية التي تلقت تدريبات للقيام تعميم و تخطيط النوع الاجتماعي، و ذلك لإدراج النوع الاجتماعي في السياسات و الخطط المختلفة. و قد تم ذلك بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واللجنة غير الحكومية لمتابعة قضايا المرأة.

الجزء الرابع: انجازات المؤسسات الوطنية للمرأة:

استطاعت المؤسسات الوطنية للمرأة أن تتوصل، بنفسها أو من خلال التأثير علي الآخرين، إلى بيانات مفصلة على أساس النوع في كثير من المجالات. كما نجحت بعض المؤسسات في إنشاء مراكز تنسيق لشئون النوع الاجتماعي، أو وحدات للفرص المتساوية في مختلف الوزارات، و كذلك كان هناك بعض المحاولات إدراج النوع الاجتماعي في الخطط القومية، و محاولات أخرى لتخصيص ميزانية تراعي منظور النوع الاجتماعي داخل السياسات الحكومية و عمليات التخطيط الحكومي.

و استطاعت الكثير من المؤسسات أن تستخدم تأثيرها في إحداث عدد من الإصلاحات القانونية لصالح مبدأ المساواة بين الجنسين. فعلي سبيل المثال، استطاعت هيئة شئون المرأة في لبنان أن تؤثر علي قرارات البرلمان من خلال دعوتها لحضور جميع جلسات اللجان البرلمانية التي تتناول قضايا المرأة. وقد شاركت الهيئة أعضاء البرلمان في الدفع نحو إقرار تعديلات المادة ٥٦٨ من قانون العقوبات المتعلقة بجرائم الشرف.

و في مصر، نجحت المؤسسات الوطنية للمرأة من خلال حشد التأييد في البرلمان في تغيير قانون الجنسية، و قانون المعاشات، و قانون الإغفاء الضريبي، و كذلك القانون الخاص بالاعتمادات الخاصة بنفقة الطلاق، إلي جانب إدخال قانون الخلع و قانون محكمة الأسرة. و قد قامت أيضاً بحشد التأييد لإزالة التحفظات علي اتفاقية القضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ولكن رغم أنها لم يحالفها الحظ بعد، غير أنها في الوقت الحالي تسعى للضغط وحشد التأييد مرة أخرى علي البرلمان.

وكذلك في تركيا، قامت المؤسسات الوطنية للمرأة بحشد التأييد في البرلمان ونجحت في إزالة التحفظات علي اتفاقية القضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وكذا في إنشاء لجنة برلمانية للبحث في قضية وضعية المرأة و تقديم حلول من أجل تنفيذ توصيات اتفاقية القضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة تنفيذا كاملا، كما نجحت في التوفيق بين التشريعات الوطنية و اتفاقية القضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة، و تعديل المادة ٩٠ من الدستور لجعل سلطة اتفاقية القضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة تفوق سلطة التشريعات الوطنية، إلي جانب التعاون مع المنظمات غير الحكومية و تقديم المعلومات اللازمة للجنة القانون المدني و للبرلمان، مما أدي إلي ميلاد قانون مدني جديد عام ٢٠٠٢. و قد نجحت إدارة المرأة أيضا في تعديل المادة ٤١ من الدستور لصياغة تعريف جديد لمفهوم الأسرة باعتبارها كيانا يقوم علي المساواة بين الزوج و زوجته، كما اقترحت إدخال تغيير علي القرار الخاص بالمهمة الدولية للبرلمان للسماح بإنشاء

لجنة تختص بالمساواة بين الجنسين إلى جانب صياغة قانون جديد لإحلال إجازة الأبوة محل إجازة الوضع التي تمنح للأم.

و في فلسطين، تعاونت المؤسسات الوطنية للمرأة مع البرلمان للتقدم بقانون جديد للعقوبات، وقوانين للخدمة المدنية تراعي الفروق بين الجنسين، و قانون للانتخابات المحلية، وقانون لحقوق التقاعد و كذلك الخدمة العسكرية. و قد تعاونت المؤسسات الوطنية للمرأة في فلسطين و المنظمات غير الحكومية مع البرلمان لفحص قانون الإدارات المحلية.

و في الأردن، نجحت المؤسسات الوطنية للمرأة، بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية، بحشد التأييد في البرلمان في تنفيذ نظام حصة النوع الاجتماعي في عام ٢٠٠٣، كما نجحت في رفع السن القانوني للزواج. بالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة بتنظيم برنامج عمل لإقامة حوار بين أعضاء البرلمان و ناخبيهم من السيدات للدفع من أجل تغيير قانون الأحوال الشخصية و قانون العقوبات ، و تنظم المؤسسات الوطنية للمرأة بالأردن اجتماعات مع أعضاء البرلمان الإسلاميين و ذلك للمشاركة في تغيير القوانين المرتبطة بالمرأة، و المعاشات، و جرائم الشرف. كما قامت بحشد التأييد في البرلمان لسن تشريع جديد يتعلق بالاعتمادات الخاصة بنفقة الطلاق.

و قد قامت المؤسسة الوطنية المعنية بالمرأة في سوريا بحشد التأييد في البرلمان من أجل فحص التحفظات علي اتفاقية القضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة و العمل علي إزالة هذه التحفظات. بيد أنه لا يزال هناك الكثير لتحقيقه ليتم تنفيذ هذه الإصلاحات القانونية. فقد أثبت كل من القضاء و الشرطة، في كثير من الأحيان، تعنتهم في تنفيذ القوانين التي تسعى لتحقيق المساواة بين الجنسين أو رعاية الحقوق الإنسانية للمرأة، لاسيما في ميدان الحياة الخاصة. لذا ينبغي أن تبذل المؤسسات الوطنية للمرأة مزيدا من الجهود فيما يتعلق بتدريب و مراقبة الإدارات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ القوانين و اللوائح.

و في تونس، قامت الحكومة بتنفيذ العديد من خطط العمل لدعم المرأة و الأسرة ، إلى جانب تطوير عدد لا بأس به من آليات العمل و يشمل ذلك وحدتين للملاحظة، و وحدة للاستماع و التوجيه، و وحدة لتقييم تأثير مشروعات التنمية علي المرأة، و كذلك آلية لدعم أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة من السيدات.

و قد قام المجلس القومي للمرأة في مصر بإنشاء مكتب للتحقيق في الشكاوي المتعلقة بالمساواة بين الجنسين و ذلك لتلقي شكاوي السيدات في هذا المجال. غير أن هذا المكتب لا يملك سلطة التحقيق في هذه الشكاوي، أو تنفيذ القرارات التي تتخذ لمواجهة التمييز بين الجنسين.

و في تركيا، قامت إدارة المرأة بإنشاء مراكز لدراسات المرأة و شؤون النوع الاجتماعي داخل الجامعات، كما قامت بإعداد كتيبات للتدريب علي شؤون النوع الاجتماعي شاركت فيها أكثر من جهة، بالإضافة إلى عقد دورات خاصة بمراعاة الفروق بين الجنسين موجهة لعدة فئات مثل الشرطة و نقابات العمل و غيرها. و قد ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إنشاء عدد من المراكز لدراسات المرأة و النوع الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، أطلقت مديريةية المرأة في تركيا بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان حملة للقضاء علي العنف ضد المرأة و ذلك في عام ٢٠٠٤. و تعد هذه الحملة جزءا من مشروع مناصرة المؤسسات الوطنية للمرأة الذي يموله صندوق الأمم المتحدة للسكان، و يهدف إلى توعية أفراد الشعب بقضية العنف ضد المرأة و تنمية إحساسهم بالمشكلة.

و قد قامت وزارة الخارجية التركية بتكوين قوة عمل بالتعاون مع المؤسسات الوطنية للمرأة لمكافحة الاتجار في البشر(تجارة الرقيق)، وذلك لأن المرأة هي المستهدف الأول لهذه التجارة. علاوة علي ذلك، قامت إدارة المرأة في تركيا بفحص وضع المرأة التي تعيش في الخارج في دول مثل هولندا و فرنسا و قامت بدراسة الظروف المحيطة بحياتها هناك.

و في الوقت الحالي، تشترك تركيا في أحد المشروعات حتى يتسنى لها الوصول إلى المعايير التي حددتها آليات الاتحاد الأوروبي للمساواة بين الجنسين.

و الجدير بالذكر أن جميع المؤسسات الوطنية للمرأة قد شاركت في مشروعات تهدف إلى إعداد إحصائيات ومؤشرات ومبادرات تراعي الفروق بين الجنسين، وإلى تحديد ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي، كما قامت تلك المؤسسات بتعميم

منظور النوع الاجتماعي في مشروعاتها القومية. و لكن لوحظ أن بعض المؤسسات قد اهتمت بالاحتياجات العملية للمرأة أكثر من اهتمامها بمصالحها الإستراتيجية، بينما نجحت بعض المؤسسات في تحقيق التوازن بينهما.

و في الأردن، تعهد الحكومة إلي اللجنة القومية الأردنية لشؤون المرأة "بمتابعة تنفيذ القوانين و اللوائح الداخلية لضمان العمل بها و عدم التمييز ضد المرأة، إلي جانب تقييم التنفيذ الفعلي للسياسات و الأنشطة المرتبطة بالمرأة و التي تتبناها الخطط و البرامج الوطنية." و في هذا السياق، نجحت اللجنة الوطنية الأردنية في التوصل إلي عدة أساليب لتنفيذ هذه المهمة، من بينها إقامة صلات مع خدمات الاستشارات القانونية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، و كذلك إقامة صلات مع المنظمات الحكومية ذات الصلة بتقييم مدي امتثال هذه الجهات للقوانين. علي سبيل المثال، تم تطبيق هذه الأساليب في ديوان الخدمة المدنية، و وزارة العمل للوقوف علي الحالات التي لا يتم فيها الالتزام بقانون العمل و لوائح الخدمة المدنية بشكل صحيح، كما تم بذل جهود مماثلة في إدارة الأحوال المدنية و الجوازات للتعرف علي الحالات التي ترفض فيها الطلبات المقدمة من قبل سيدات لاستخراج جواز السفر أو البطاقة العائلية. بالإضافة إلي ذلك، تتعاون المؤسسة الوطنية للمرأة في الأردن مع وزارة العدل للوقوف علي أي حالة تمييز ضد المرأة في العقوبات التي تقرها المحاكم.

بيد أن الواقع أثبت أن هذه المحاولات لم تؤت ثمارها إما بسبب جهل المسؤولين عن تنفيذ القوانين بالتعديلات التي أدخلت لصالح المرأة، أو بسبب غياب آليات المراقبة المناسبة في المؤسسات المعنية لتوفير المعلومات اللازمة لعمل اللجنة القومية الأردنية لشؤون المرأة. و تعمل اللجنة حاليا علي تطوير آليات مراقبة جديدة تأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة من الخبرات السابقة.

- و في الجزائر، قامت الوزارة بعدد من الأنشطة، وهي:
- أ) تطوير خطة قومية للقضاء علي العنف القائم علي أساس الجنس طوال الدورة الحياتية للنساء و الفتيات؛
 - ب) إنشاء و تطوير قاعدة بيانات خاصة بالأسرة و المرأة و الطفل؛
 - ج) البدء في إجراء دراسات و أنشطة لتقييم قضايا النوع الاجتماعي، و الأسرة، و الطفل.

غير أن النزعات الذكورية و البيروقراطية التي تتسم بها الحكومات جعلت الوزراء، سواء "المصلحين" أو "المحافظين القدامى"، في مصر و الأردن لا ينفذون بإخلاص الأوامر المباشرة التي يصدرها رئيس الدولة فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة. فلا يوجد مؤسسة بعينها تستطيع أن تغير تلك العقليات الجامدة ما لم يحدث إصلاح يراعي الجنسين في كل نواحي العمل الحكومي و علي جميع المستويات. و من الممكن أن تسهم مبادرات تعميم النوع الاجتماعي التي تطلقها المؤسسات المعنية بالمرأة في تحقيق هذا الهدف، و لكن علي الحكومة أن تتعامل مع قضايا المرأة بشكل أكثر جدية من ذي قبل (أمل صباغ).

و تتمثل القضية الأخرى التي لا تقل أهمية في اشتراك المؤسسات الوطنية للمرأة في تنفيذ النشاطات التي ينبغي أن تقوم بتنفيذها المنظمات غير الحكومية. و يرجع ذلك إلي أن أغلبها لا يزال يطبق أسلوب الرفاهة إلي حد كبير. و في واقع الأمر، لا يوجد أسلوب منهجي يتم تطبيقه لتطوير علاقات النوع الاجتماعي من خلال التركيز الواضح علي المصالح الإستراتيجية للمرأة في إطار عملية واضحة المعالم و متماسكة من المشاورات.

و في فلسطين، تعرضت الوزيرة السابقة للكثير من الانتقادات الداخلية بسبب تجاهلها أو تهميشها لأي محاولة جادة لوضع خطة للطوارئ تستهدف ضحايا السياسات الاستعمارية من النساء. و نتيجة لعدم وجود خطة للطوارئ، تعرضت الخطة "العادية" لكثير من العقبات كما حرم الكثير من الموظفين من معرفة التصرف الأمثل وقت الأزمات. و قد أثرت هذه الثغرة سلبا علي صورة الوزارة حيث أظهرت عجزها عن تقديم الدعم للسيدات اللاتي فقدن منازلهن أو مصدر دخلهن أو أسرهن، و كن في أمس حاجة للمساعدة و الدعم. لذا ينبغي تخصيص أولوية لوضع الخطط و التدابير التي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الحالية و العملية للمرأة، و لكن ليس على حساب التدخلات الإستراتيجية طويلة المدى التي تتمثل في الإصلاح القانوني و تعميم شؤون النوع الاجتماعي.

الجزء الخامس: علاقة المؤسسات الوطنية للمرأة بالجماعات/ الحركات النسوية:

تختلف علاقة المؤسسات الوطنية للمرأة بالجماعات/ الحركات النسوية من دولة إلي أخرى. ففي تركيا، علي سبيل المثال، كان ظهور حركة المرأة سابقا علي إنشاء المؤسسات الوطنية للمرأة، و بالتالي فإن هذه المؤسسات لم تدعم إنشاء حركة وطنية للمرأة و لكنها قدمت الدعم لجماعات المرأة من خلال التمويل و تقديم الإطار المؤسسي لهذه الجماعات، و إتاحة الفرصة لها كي تتعاون بشكل أكثر فعالية مع القوي الفاعلة في الدولة و كذا مع المنظمات الدولية.

في المغرب، كانت العلاقة بين المؤسسات الوطنية للمرأة و منظمات المجتمع المدني تقوم علي أساس من عدم الثقة المتبادل. و قد اعتقدت منظمات المجتمع المدني أن الآلية المؤسسية الوطنية لا ترغب في تعزيز مبدأ المساواة إلا من أجل تحسين صورة الدولة أمام العالم و خدمة النظام البيروقراطي الذكوري الحالي. وفي ظل النهضة التي تشهدها حرية التعبير وحرية الاجتماع في المغرب، تطورت تلك العلاقة مع المنظمات غير الحكومية تطورا واضحا حتى أصبحت الشراكة معها في الوقت الحالي عاملا هاما من عوامل نجاح البرامج و السياسات. بيد أن هذه العلاقات لا تأخذ شكلا رسميا معينا، كما أن إجراءات ووسائل الحوار تتسم بالغموض وغياب الشفافية.

والأخطر من ذلك أنه نتيجة لعدم توافر لجنة وطنية في المغرب لتعزيز حقوق المرأة التي تمثلها المنظمات غير الحكومية ، فلا يوجد أساس قوي تقوم عليه هذه الشراكة.

و في كثير من الحالات، يكون الوزير أو الشخص المسئول عن المؤسسة الوطنية للمرأة سببا في تذبذب العلاقات مع المنظمات غير الحكومية. لذلك من الضروري أن تتوافر إجراءات و قنوات للاتصال واضحة و متفق عليها بين المؤسسات الوطنية للمرأة و المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة.

في لبنان، اشتركت اللجنة الوطنية مع اللجنة غير الحكومية لمتابعة قضايا المرأة في تطبيق مبدأ الشراكة. و علي الرغم من تلك البداية التي دعت إلي التفاوض، فإن هذا التعاون لم يدم طويلا.

و في مصر، تتسم الشراكة بين المجلس القومي للمرأة و المنظمات غير الحكومية بعدم التناغم. فالمجلس القومي للمرأة ينتقي بحرص شديد المنظمات غير الحكومية التي يتعاون معها، و في كثير من الأحيان يستبعد المنظمات القوية ذات الصوت العالي.

و قد وصلت سوريا إلي أبعد حد، حيث لا يسمح فيها للجماعات الناشئة القوية المعنية بالمرأة أن تسجل نفسها تحت اسم منظمات غير حكومية، و ذلك منذ إنشاء الاتحاد النسائي.

و هناك أيضا صراع علي المصالح بين المؤسسات الوطنية للمرأة و المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة فيما يتعلق بتنافسهم علي التمويل الخارجي. فعادة ما يفضل المانحون تقديم التموليات إلي المؤسسات الوطنية، و قد أدي ذلك إلي خلق جو من التوتر و انعدام الثقة بين الجهتين في كثير من الدول.

و قد لوحظ أن مهام المؤسسات الوطنية للمرأة قد تقلصت في البلاد التي توجد فيها حركة نسائية قوية معنية بالمرأة كما في تركيا و المغرب، حيث اكتسبت الحركة النسائية قوة جعلتها تملأ هذا الفراغ، مما جعل بعض أهم خبراء شؤون النوع الاجتماعي في تركيا ،علي سبيل المثال، يتساءلون عما إذا كانت هذه المؤسسات لا تزال نافعة. و تشهد المؤسسات الوطنية للمرأة في تركيا ، في الوقت الحالي، نهضة جديدة حيث تحظى بقانون تنظيمي جديد و كذلك فرص جديدة للتمويل. و لا يزال الوقت مبكرا لتقييم مدى تأثير هذه الظروف الجديدة علي عمل تلك المؤسسات. و نفس هذا السؤال المتعلق بمدى فاعلية تلك المؤسسات (يمكن طرحه) بل هو مطروح في العديد من الدول الأخرى مثل المغرب.

في تونس، لا توجد علاقات وثيقة بين الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة و المجتمع المدني لاسيما للحركة النسائية المستقلة. و قد انتقدت المنظمات النسائية المستقلة مثل المنظمة التونسية للمرأة الديمقراطية، و رابطة المرأة التونسية للبحوث و التنمية إقصاءها عن العملية السياسية و عملية تحديد الأولويات، وكذلك البرامج المتعلقة بالنهوض بالمرأة. و قد حدث ذلك علي الرغم من توصيات الأمم المتحدة بضرورة مشاركة المجتمع المدني و المنظمات النسائية. و تستدل المنظمات علي ذلك بأنها لا يتم توجيه الدعوة إليها أبدا للمشاركة في عملية التشاور التي تصاحب إعداد الخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية والاحتفال بعيد المرأة علي مستوي العالم، أو التي تصاحب مؤتمرات الأمم المتحدة علي وجه الخصوص، علي الرغم من أن إمامهم الكامل وخبراتهم بهذا المجال يجعل منهم حُجة في كثير من الميادين المرتبطة بهذا القطاع.

و من الجدير بالذكر أن تلك المنظمات، و كذلك الأكاديميين المشاركين في برنامج الجامعة المختص بدراسات المرأة، لا يتم تمثيلهم من خلال المجلس العلمي التابع لمركز البحوث و التعليم و التوثيق و المعلومات المتعلقة بالمرأة، و هو الجهة المسؤولة عن تقييم الدراسات و البحوث التي يتم إجراؤها و إبداء الرأي بشأن تنظيم البحوث و الدراسات و برامج التوثيق و المعلومات المتعلقة بالمرأة. و في واقع الأمر، لا يذكر القرار الصادر عام ١٩٩٩ بشأن التنظيم الإداري و المالي

لمركز البحوث و التعليم و التوثيق و المعلومات المتعلقة بالمرأة سوي ممثلي ثلاث جمعيات معنية بالمرأة باعتبارها أعضاء في المجلس و هي: الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، وجمعية الأمهات التونسيات، و رابطة "تونس ٢١" النسائية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن الجمعيات النسائية المستقلة تمتنع عن التدخل في التقارير والاستبيانات الرسمية الخاصة بتقييم ومتابعة تنفيذ منهاج عمل بكين، و التي تقدمها الحكومة إلى الأمم المتحدة. وتهدف هذه التقارير، وفقا لتلك الرابطة، إلى "جعل تونس تظهر في أفضل صورة ممكنة". و تشير تلك الجمعيات ، دون الحكم علي تعليقاتهم بشأن التمويل، إلى أن الظروف التي أحاطت بإعداد هذه التقارير لا تسمح بتقييم مستوي النهوض بالمرأة في تونس تقييما موضوعيا، كما أنها لا تعكس وجهة نظر أنصار المساواة بين الجنسين بشكل عام لا سيما الباحثين و الأكاديميين من أنصار المساواة. ويبدو أن وجهة نظر أنصار المساواة ليست بالضرورة معادية للدولة، و الدولة بدورها ليست بالضرورة معادية لأنصار حركة المساواة (نبيلة حمزة).

في فلسطين، كانت وزارة شؤون المرأة السابقة، في عهد حركة فتح، علي دراية بأهمية التعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة، و مع أي مؤسسة تتناول حياة المرأة أو تؤثر فيها. وقد وضعت الوزيرة السابقة حدودا فاصلة بين مفهومي "المشاركة و الشراكة"، و أكدت أن هدف الوزارة يتمثل في تعزيز الشراكة، لا المشاركة فحسب، مع منظمات المرأة. فالشراكة، من وجهة نظرها، تجعل الشريك الآخر يشعر بامتلاكه لأي مشروع يقوم بتنفيذه مع الوزارة. و قد دخلت الوزارة في شراكة مع العديد من المنظمات و المؤسسات مثل المكتب المركزي الفلسطيني للإحصائيات، و مركز المرأة للاستشارات القانونية و الاجتماعية و كذلك مراكز بحوث المرأة. و قد وجهت الوزارة في الماضي الدعوة للمنظمات الإسلامية " للمشاركة" في بعض النشاطات دون الدخول معها في شراكة فعلية. و قد قامت الوزارة، في محاولة لتعزيز التعاون بين القوي الفاعلة المختلفة، باقتراح " ميثاق عمل وطني" تقوم بمناقشته جميع منظمات و ناشطي المرأة. و تهدف هذه الوثيقة إلى "تحديد أدوار و مسؤوليات و سلطات كل جهة".

و تسير الوزارة الجديدة (في عهد حماس) علي نهج هذه المبادرة، و لكن يبدو أن الوقت لا يزال طويلا حتى يتم إصدار مثل تلك الوثيقة ، حيث ينبغي علي أنصار المساواة بين الجنسين ،سواء الإسلاميين أو العلمانيين، أن يسلكوا طريقا طويلا قوامه الحوار و التفاهم و بناء الثقة قبل التوصل إلى اتفاق بشأن ميثاق العمل الوطني المقترح. و تعمل الوزيرة الجديدة علي تجنب سياسة تهميش بعض الجماعات علي حساب جماعات أخرى. ف رؤية الوزيرة بشأن أولويات المرأة تختلف عن رؤية المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة، حيث يتركز اهتمام الوزيرة علي الاحتياجات اليومية للمرأة التي تتأثر بالاحتلال الإسرائيلي. بيد أن هذه الرؤية قد لا تجد صدي في ظل النمو المتسارع الذي تشهده الكثير من المنظمات غير الحكومية منذ اتفاقية أوسلو، و التي لا يشمل جدول أعمالها القيام بمواجهة الاحتلال. و قد أدرجت الكثير من منظمات المرأة و حقوق الإنسان القضايا المتعلقة بالعدالة الاجتماعية في جدول أعمالها باعتبارها الشغل الشاغل في "عصر بناء الدولة".

و من الجدير بالذكر هنا أنه لا توجد علاقة بين وزارة شؤون المرأة و مكتب تحقيق الشكاوي، فالمكتب أكثر حرصا علي متابعة انتهاكات الحقوق ذات الطبيعة السياسية، مثل الاعتقال السياسي و التعذيب و الفساد. غير أن الوزارة تحظي بعلاقات طيبة مع كثير من منظمات حقوق المرأة و حقوق الإنسان.

و فيما يتعلق بدور الوزارة في دعم حركة وطنية موحدة للمرأة، لا يزال الوقت مبكرا لمعرفة ما إذا كانت الوزيرة الجديدة ذات التوجهات الإسلامية ستتجح في توحيد حركات المرأة الفلسطينية (سواء الإسلامية أو العلمانية) تحت مظلة جدول أعمال موحد للصراع الوطني و تمكين المرأة. و يتصدر قائمة أولويات الوزيرة الجديدة تلبية الاحتياجات المباشرة لغالبية السيدات من الفئات البسيطة، بينما يأتي إصلاح القانون في المركز الثاني علي قائمة الأولويات لكن دون الدخول في ثغرات القانون التي تحتاج لإصلاح. و لا يظهر حتى الآن ما إذا كان مبدأ المساواة الشاملة هو المبدأ المحرك لهذا الإصلاح. و من الملاحظ أن المرأة في المنظمات غير الحكومية العلمانية أكثر حرصا علي وضع قضايا الإصلاح القانوني وسياسات النوع الاجتماعي في مقدمة أولوياتها و أنشطتها. فهي تؤمن بأن المساواة الشاملة هي المبدأ الذي يجب أن يحرك عملية تشكيل السياسات و كذلك الإصلاح القانوني. و حتى الآن لم يحدد الجانبان النقاط التي يمكن أن يتفقا عليها و النقاط التي تفصلهما إلى جبهتين. و لا يساعد الحصار السياسي و عدم الاستقرار علي متابعة الجهود المبذولة لتوحيد حركات المرأة و جدول أعمالهم المشترك. و لكن الوزيرة الجديدة تواصل الجهود التي بدأتها الوزارة السابقة في سبيل الانتهاء من ميثاق العمل الوطني حتى يتسنى توزيع الأدوار و المسؤوليات علي القوي الفاعلة المختلفة (إصلاح جاد).

و في الجزائر، يلعب المجتمع المدني دورا هاما، باعتباره شريكا لا يمكن للوزارة المعنية بالأسرة و قضايا المرأة أن تتجاهله، في حماية و تعزيز حقوق المرأة، و مناصرة صناع القرار و كذلك تنمية إحساس المجتمع و درجة مراعاته للمساواة بين الجنسين و تحقيق العدل بينهما.

و قد حققت الحركة النسائية في الجزائر انتصارات هامة منذ الاستقلال، غير أن المرأة في الجزائر، في بعض الميادين، ما زالت تأتي في مرتبة دنيا و خاصة في المناطق الريفية، و ذلك مقارنة بالدول المجاورة مثل تونس و المغرب التي تحتل فيها المرأة وضعية أعلى فيما يتعلق بالمشاركة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السيطرة علي الموارد.

و يبقى السؤال المهم: هل يمكن للحركات النسائية القوية أن تضعف المؤسسات الوطنية للمرأة؟ أم هل تكون تلك المؤسسات بلا فائدة عند وجود حركات قوية كما هو الحال في المغرب؟ إن المؤسسات الوطنية للمرأة في المغرب تقف موقف المتفرج فيما يتعلق بعملية صنع القرار، علاوة علي أن المرأة يتم تهميشها بين ما تقوم به كتابة الدولة المكلفة بالأسرة و الطفولة و الأشخاص المعاقين من أعمال. و يبدو أن المغرب، في إتباعها نهج دول أخرى في المنطقة، لم تطبق هذا النظام إلا لمساييرة الموجة الحالية و للاحتفاظ بالتمويل المخصص للنهوض بالمرأة.

الجزء السادس: مستقبل المؤسسات الوطنية للمرأة:

يبدو أن هناك شيئا من عدم الوضوح فيما يتعلق بمكانة المؤسسات الوطنية للمرأة و دورها بين المنظمات العامة الأخرى. فالتناقض الذي تعاني منه هذه المؤسسات يتمثل في كونها مؤسسات تابعة للدولة تعمل في مجال تغيير نفس تلك المؤسسات، لذا فإن نجاحها يتطلب أن تقوم بالعمل داخل الدولة، كما يتطلب أن تختلف في بعض الأحيان مع هذه المؤسسات كي تفي بالتزاماتها الدولية.

و قد تم تحديد مجالات الإصلاح المختلفة فيما يختص بالمؤسسات الوطنية للمرأة، وتشمل:

• نوع جديد من المؤسسات ؟ مفكرون و زعيم فكري؟

ربما يكون الوقت المناسب قد حان لتحديد المكان الذي يجب أن تتبوأه المؤسسات الوطنية للمرأة في الحياة العامة. هل يجب أن يكون هناك نموذج مختلف لآلية وطنية جديدة تسعى للمساواة بين الجنسين؟

هل يمكن أن يتعاضد دور المؤسسات الوطنية للمرأة فيصبح أكثر قيمة، وأن تعتمد على المفكرين المستقلين و تظل في الوقت ذاته مؤسسة عامة؟ هل يمكن أن تتم التعيينات بعيدا عن تدخل الحكومة؟ يجب أن تتم دراسة كل تلك الأسئلة دراسة وافية من قبل عدد كبير من الجهات المعنية (كاردام).

• آليات أخرى مساعدة؟

لا يمكن للمؤسسات الوطنية للمرأة ان تصنع المعجزات بمفردها، فلا بد من وجود عناصر مساعدة على المستويين السياسي و المؤسسي. و ينبغي أن يتصف التشريع بالقوة و الصرامة، كما أنه من المهم توافر عدد من الآليات الأخرى مثل وجود مسئول لتلقي الشكاوي المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، و لجنة برلمانية للمساواة بين الجنسين و كذلك لجنة استشارية لنفس الغرض لإعداد خطط التنمية.

• تنسيق و تعاون أكثر فعالية مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة؟

يجب تحديد إجراءات دائمة تختص بتنظيم التشاور مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة بدلا من الدعوة لعقد اجتماعات دون إعداد مسبق، كما يجب وضع بعض الإرشادات المرتبطة بمشاركة و تغيير المنظمات غير الحكومية وتمثيلها بشكل متبادل. و قد اقترحت المنظمات النسائية في عدد من الدول أن يتم تمثيل كل من الإدارات الرسمية و المجتمع المدني تمثيلاً متساوياً في تشكيل تلك المؤسسات، شريطة أن يقوم المجتمع المدني بانتخاب الأعضاء من المنظمات النسائية الفاعلة. و تعتبر آلية الانتخاب عنصرا هاما باعتبارها ممارسة ديمقراطية.

وبالنسبة للبلاد التي تتولي فيها السيدات الأوليات رئاسة المؤسسات الوطنية للمرأة، يقترح أن تكون رئاسة السيدة الأولى للمؤسسة منصباً شرفياً و أن تتم إدارة الجهاز بمعزل عن السلطات السياسية حتى يتسنى للمكتب التنفيذي للمؤسسة اتخاذ الإجراءات المناسبة بعيداً عن تأثير أو نفوذ السيدات الأوليات و/أو أقارب و أصدقاء السياسيين من ذوي النفوذ.

إن المؤسسات الوطنية للمرأة يجب أن تحظى بالاستقلال المادي الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تخصيص جزء من ميزانية الدولة، لا يكون عرضة للتقلبات السياسية.

الخاتمة:

أظهرت الدراسات أهمية وجود مؤسسات وطنية قوية للمرأة تستطيع أن تتعامل مع جدول أعمال يخدم قضية تمكين المرأة من ناحية، وتحقيق المساواة بين الجنسين من ناحية أخرى.

و بصرف النظر عن أسباب إنشاء هذه المؤسسات، فإنها من الممكن أن تلعب، بل لقد لعبت دوراً هاماً. وهناك العديد من الشروط الهامة التي يجب الالتزام بها لضمان قيام هذه المؤسسات بتنفيذ المهام الموكلة إليها و ترويج طريقة تفكير تؤيد المساواة بين الجنسين.

و يمكن لتلك المؤسسات أن تعمل بشكل أفضل عند ضمان الحوكمة الرشيدة في تكوينها وعملها. و ينبغي علي تلك المؤسسات أن تختار موظفين يمتازون بالوعي و الالتزام و يملكون المهارات اللازمة للتأثير علي الآخرين في الهياكل الحكومية حتى يصبحوا أكثر وعياً بقضايا المرأة، و ينفذوا برامج المؤسسة بطريقة تضمن حصول الجنسين علي فرص متكافئة في كل ميادين الحياة. و يجب أن تتوافر الموارد البشرية الماهرة، و كذا الموارد المادية الكافية لدي المؤسسات الوطنية للمرأة حتى تستطيع القيام بوظائفها اليومية. كما يفضل أن تتحقق الشفافية و يقل الاعتماد علي أموال المانحين. و يعد التعاون بين المؤسسات الوطنية للمرأة و المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة أو مع الحركات النسوية أمراً بالغ الأهمية لوضع برنامج عمل وطني يهدف لتحقيق المساواة بين الجنسين، و للحصول إلي إجماع بشأن ذلك الجدول. و أخيراً يجب أن تتوافر بعض الآليات الأخرى حتى تتمكن المؤسسات الوطنية للمرأة من أداء دورها بنجاح و يشمل ذلك وجود مسئول لتلقي الشكاوي المرتبطة بالمساواة بين الجنسين و كذلك لجنة برلمانية تختص بالمساواة بين الجنسين.

إن الدراسة التي أعدتها هانا هيرتزوج لم يتم إدراجها في هذه الرصد لمجموعة الدراسات، وذلك لأن المؤسسات الوطنية الإسرائيلية للمرأة، والهيئة الخاصة بها تختلف عن نظيرتها الموجودة بالدول التسع الأخرى. فلجنة الكنيست للنهوض بوضعية المرأة التي تأسست في عام ١٩٩٢، والتي أصبحت إحدى اللجان الدائمة في البرلمان الإسرائيلي في عام ١٩٩٦، كان لها دور حيوي وفعال في دعم التدابير التشريعية، ورفع الوعي حول احتياجات المرأة واهتماماتها. بالإضافة إلى أن وزارة النهوض بالمرأة في المجتمع المدني (التي تأسست في عام ١٩٩٦) تُعنى أيضاً بالارتقاء بوضعية المرأة، وكذا مجالس المرأة التي تلي مستشاري العُمد لشؤون المرأة، على الرغم من أنه لا يوجد سوى القليل من هذه المؤسسات بالفعل.

لقد تم إحراز تقدم كبير في مجال المساواة بين الجنسين على مدى العقود القليلة الماضية، و تبدي ذلك التقدم بشكل واضح في التشريعات والتشاور على نطاق ضيق مع قطاع المنظمات غير الحكومية، ذلك القطاع الذي يمثل الجماعة المتضررة بدرجة كبيرة، ألا وهي النساء الفلسطينيات العرب في إسرائيل، اللواتي لا تحظين بأي تمثيل لهن في تلك المؤسسات.

المرفق ١ : قائمة بالدراسات

و البحوث العشرة هي:

- ١) تقييم المؤسسات الوطنية للمرأة في الأردن ، مقدم من: د. أمل صباغ.
- ٢) تقييم المؤسسات الوطنية للمرأة في لبنان، مقدم من: د. فهدية شرف الدين، أ. فاطمة الزغبي.
- ٣) تقييم المؤسسات الوطنية للمرأة في فلسطين، مقدم من: د. اصلاح جاد.
- ٤) تقييم المؤسسات الوطنية للمرأة في سوريا، مقدم من: أ. مية الرحابي.
- ٥) تقييم المؤسسات الوطنية للمرأة في تونس، مقدم من: د. نبيلة حمزة.
- ٦) تقييم المؤسسات الوطنية للمرأة في تركيا، مقدم من: د. نوكيت كاردام.
- ٧) تقييم المؤسسات الوطنية للمرأة في الجزائر ، مقدم من: أ. وهيبه سكاني.
- ٨) تقييم المؤسسات الوطنية للمرأة في المغرب ، مقدم من: أ. ربيعة نصري
- ٩) تقييم المؤسسات الوطنية للمرأة في مصر، مقدم من: أ. سهير قنصوة
- ١٠) تقييم المؤسسات الوطنية للمرأة في إسرائيل، مقدم من: أ. هانا هيرتزوج

هوامش:

١- تعرف "الديمقراطية النسوية" علي أنها "هيكل نسائي للسلطة مناهض للديمقراطية يزعم أن دوره يتمثل في النهوض بالمرأة العادية و لكنه لا يستطيع القيام بهذا الدور حيث يخضع لسيطرة زمرة من النساء يستمدن سلطاتهن لا من أفكارهن و نشاطاتهن "الخاصة" و لكن من أزواجهن من ذوي النفوذ.

للحصول على مزيد من المعلومات حول البرنامج الأوروبي متوسطي دور المرأة في الحياة الاقتصادية، يرجى الاتصال بالسيد:

علاء غنيم

المسؤول الإداري

برنامج دور المرأة في الحياة الاقتصادية

١٩٢ شارع النيل

العجوزة، القاهرة

مصر

تليفون: +٢٠(٠)٢٣٣٠٠١٦٠٩

فاكس: +٢٠(٠)٢٣٣٤٤٣٠٧٦

rwel.support@britishcouncil.org.eg
www.euromedwomensrights.net

Euromed Information Centre
<http://www.euromedinfo.eu>